على النائب المفهوم من ينوب وجواب الشرط محذوف
دل عليه ما قبله ويرد بمعنى ورد والتقدير ولا ينوب
بعض هذه الثلاثة المذكورة في البيت قيل ان
وجد في اللفظ مفعول به فلا ينوب الخ وقد ورد
نيابة ذكر البعض ضرورة او شذوذا مع وجود
المفعول به وحاصل ذكر ان المشترط لاقامة
كل من الظرف والمصدر والجار والمجرور في كلام
مقام الفاعل شرطين فقط وهما ان يكون كل
من الثلاثة قابلا للنيابة وصالحا لها وان لا يوجد
المفعول به معها واما ما تقدم من الشروط
الستة فهي شروط في القابلية نفسها فاشار للاول
منهما بقوله وقابل الخ واشار للثاني هنا بقوله
ولا ينوب الخ اي ولا يصح وقوع واحد من الثلاثة
المذكورة في البيت قبله نائبا مناب الفاعل مع
وجود المفعول به معه فان فقد المفعول به لفظا
جاز اقامة ما ذكر مقام الفاعل وقد ورد اقامة
ما ذكر مقام الفاعل على وجه الشذوذ او الضرورة
مع وجود المفعول به معه لفظا وقيد المشترط بقوله
في اللفظ ليخرج ما اذا كان المفعول به مقدرا
فيصح اقامة ما ذكر فالشرط انه لا يوجد في اللفظ
والا لزم ان لا يقوم غير المفعول به مقام الفاعل

اصله

اصله لان كل فعل متعد لابد له من مفعول سواء
كان موجودا في اللفظ او مقدرا ولا يجوز
اقامة غيره اي المفعول به مما ذكر مع وجوده اي
المفعول به وما ورد من ذلك الخ لم يذكروا
ما ورد ومذهب الكوفيين الخ هذا اشارة
لقول المصنف وقد يرد الخ تقدم او تاخر اي ذكر
الغير او نفس المفعول به تامل المثال الذي ذكره
وكذلك الباقي اي فتقول ضرب زيد يوم
الجمعة او ضرب يوم الجمعة زيدا وهكذا فيما بعد
واستثنوا اي الكوفيون لذكر اي لاقامة
غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده
يجزى قوما بالكاف الخ يجزي فعل مضارع مبني
للمفعول وقوما مفعول به مقدم وبما جار ومجرور
في محل رفع نائب فاعل يجزي وبعضهم جعل نائب
الفاعل مصدرا اي ليجزي الجزاء اي المجزي به قوما
ولا شاهد فيه وابو جعفر من الغش وقراءته
غير شاذة عند كثير من العلما لم يعت بالعليا
الخ فلم ونفي وجزم وقلب ويعت فعل مضارع
مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الالف والفتحة
قبلها دليل عليها وهو بين المفعول وبالعليا جار
ومجرور في محل رفع نائب فاعله والاسيا مفعول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)